إعادة تصميم الشرق الأوسط

د. عماد علو
أكاديمي

المقدمة

بات هناك حديث واسع حول تغير الخارطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط في أعقاب الحرب على العراق، لتلبي المتطلبات التصميمية لمشروع(الشرق الأوسط الكبير) الذي تتطلع الإدارة الأمريكية لتنفيذه في المنطقة على الرغم من مصاعب الولايات المتحدة وحلفائها في العراق. و هذا الحديث يشمل المطالبة بدمقرطة (الشرق الأوسط الكبير) الذي يمتد من باكستان إلى المحيط الأطلسي. والسؤال المطروح هو، كيف يصل مثل هذا النمط إلى المنطقة؟. أي ما هي الإشارات التي يتلقاها اللاعبون على المستويين السياسي والاجتماعي في المنطقة من خلال هذا الحديث عن دمقرطة الشرق الأوسط الكبير؟ وما هي ردود الفعل المتوقعة في المجتمعات الشرق أوسطية؟.

مبادرات وردية

إن المفارقة الكبيرة التي لابد من أن يتوقف لديها المهتمون بهذا الموضوع هي الإصرار الأمريكي على الحديث عن(الديمقراطية) و (الحرية) والحاجة إلى (فرض النظام) في المنطقة، على الرغم من النقص في الأفكار حول الأدوات المناسبة أو الأساليب الجديدة والعملية من اجل المضي قدماً من اجل الوصول بالمنطقة إلى الأهداف التي تروم الإدارة الأمريكية(كما تدعي) الوصول بالمنطقة إليها. حيث اقتصرت إستراتيجية الإدارة الأميركية في الشرق الأوسط على، مجموعة مبادرات وردية هلامية وخيالية منها على سبيل المثال لا الحصر ما سمي بـ (مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط)، التي خصص لها مبلغ كوميدي هو (٢٩) مليون دولار. والتي تبدو وكأنها نسخة من(مشروع برشلونة) بقيادة الاتحاد الأوربي أو (الشراكة الأوربية ـ الشرق أوسطية) ، ولكن مع امتداد جغرافي أوسع وموارد مالية أقل. وكذلك الدعوة لإجراء إصلاحات ديمقراطية وفق المعايير الغربية والترويج لاتفاقيات اقتصادية على غرار اتفاقية (الكويز) بين إسرائيل ومصر...الخ! و كل تلك المبادرات والتحركات كان الهدف منها تكريس السعة الجغرافية لمشروع (الشرق الأوسط الكبير) الذي تدعو إليه الإدارة الأمريكية و الممتد من المغرب وحتى باكستان بعضوية إسرائيلية كاملة. إلا أن الفوضى والعنف التي تعم المنطقة المعنية بمشروع الإدارة الأمريكية (الشرق الأوسط الكبير) نتيجة لعدد من السياسات الأمريكية تحاول الإدارة الأمريكية تبريرها بما أطلقت عليه بـ (الحرب على الإرهاب) ولكن مراجعة تاريخية موضوعية ومحايدة لمجمل السياسات الأمريكية إزاء المنطقة وخصوصا قضية النزاع العربي الإسرائيلي ونتائج تجربة نقل الديمقراطية وبنائها في العراق، تثبت بما لا يقبل الشك بان ما تدعيه الإدارة الأمريكية لا يتناسب مع معطيات الواقع وان مبادراتها الوردية ليس لها أي أساس في ارض الواقع الذي يعيشه الشرق الأوسط.

ردود الفعل المتوقعة

إن تطور الأحداث منذ شروع الإدارة الأمريكية في فرض وصايتها وهيمنتها على المنطقة تدل بشكل واضح خصوصا في مرحلة ما بعد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ على أن القوة المفروضة على المنطقة من الخارج سوف تواجه ردود فعل عنيفة جدا من جانب ديناميكية النظام شبه الإقليمي. حيث أن اللاعبين الإقليميين ـ بغض النظر عن ميولهم في السياسة الخارجية ـ سيبقون جاهزين لتهميش مشاريع وتصاميم كبيرة يخطط لها لاعبون خارج المنطقة، وذلك لأنهم يمنحون مصالحهم أهمية اكبر من مسائل النظام العالمي الذي يتجاهل تقليدياً هذه المصالح. خاصة أن اللاعبين الإقليميين مجهزون أيضا لتحمّل خسائر اكبر من اللاعبين الخارجيين من اجل الدفاع عن مصالحهم المركزة إقليميا.! فقد ثبت عمليا ان القوة العسكرية المتفوقة ، كما هو الحال في العراق، قد لا تترجم إلى قوة في منطق وبيبري (ماكس وبيبر)، أي إلى القدرة على حمل الإرادة على التفوق حتى على المقاومة أو التمرد على إرادة تلك القوة وأهدافها، وان على الغرب والإدارة الأمريكية التفكير جديا في كيفية التعامل مع الكرات المرتدة،وهو التعبير الذي أطلقته (كوندا ليزارا يس) لتوصيف النتائج السلبية للسياسات الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط.

تدخلات غير بناءة

يؤكد باحثون أكاديميون مثل (ل. كارل براون) وغيره، قدرة لاعبين إقليميين على هزيمة خطط ومشاريع قوى خارجية داخل نظامهم الخاص وذلك عبر زجها القوى الخارجية (خارج النظام الإقليمي) في صراعات مع بعضها بعضاً وسحبها نحو صراعات إقليمية مخالفة لمصالحها. ويبدو أن التباين في مواقف عدد من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ وما يحصل في أفغانستان والعراق وأخيرا التباين في المواقف من قضية الملف النووي الإيراني مثالا واضحا على تلك الحالة التي أتاحت الفرصة لتحويل ما يسمى بـ (الحرب العالمية على الإرهاب) إلى فخ غير محسوب للولايات المتحدة الأمريكية التي اخترعت هذه الحرب بهدف التوظيف الاستراتيجي لتغطية طموحاتها الإستراتيجية وتوريتها خلف ستار الدفاع عن الأمن القومي الأميركي وعن امن العالم ضد الإرهاب كما زعمت. ويمكن أن نعزو أسباب هذا الفشل الأمريكي في تسويق مخططاتها ومشاريعها الشرق أوسطية إلى ابتعاد السياسية الأميركية عن التركيز على فرص ووسائل تدخلات بناءة لمصلحة قوى المنطقة المختلفة ، سواء كان ذلك في الصراع العربي ـ الإسرائيلي أم في صراعات داخلية مثل تلك في السودان والجزائر، أو على صعيد إقليمي مثل قضية الحد من التسلح النووي الإيراني، وتامين بيئة إقليمية تقبل بتبلور كيان كردي شبه مستقل في شمال العراق، على الرغم من إتباعها لما يسمى بدبلوماسية الأبواب الخلفية !

دبلوماسية الأبواب الخلفية

تحاول الإدارة الأمريكية تسويق سياساتها في الهيمنة على المنطقة تحت ذرائع شتى منها إبراز حلقات التخلف والقصور في بنية النظام الإقليمي إلى جانب حرصها على مساعدة شعوب المنطقة على اللحاق بعجلة التقدم العالمي (طبعا بشروط أمريكية) والخروج من حالة التخلف والتردي (لا تذكر الإدارة الأمريكية دور الغرب في كبح محاولات التقدم العربي والإقليمي).

إن دعوات إلى دمقرطة المنطقة ونشر الدراسات والبحوث واستطلاعات الرأي حول مشاكل وقضايا التخلف الاقتصادي والعلمي والاجتماعي الذي تعانيه المنطقة ضمن إطار التعاون والمشاركة بين باحثين شرق أوسطيين وأوروبيين وأميركيين، بأسلوب يشمل الجانب العلمي إلى جانب السياسات، إلا احد الأساليب للترويج للخطط والمشاريع الخارجية الغربية إزاء منطقة الشرق الأوسط والتي يطلق عليها اصطلاحا (دبلوماسية الأبواب الخلفية) وأوضح مثال عليها تجربة تقارير التنمية البشرية التي أعطت النموذج للمشاريع الخارجية للمنطقة (مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير ومشروع الشراكة الأوربية مع البلدان المطلة على البحر المتوسط ومشروع الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي) إلا أن نصائحها لم تثبت فعاليتها كنواة لإطلاق مشاريع مقبولة من شعوب المنطقة، التي باتت تدرك أنها ليست فقيرة بل هي تعرضت على مدى عقود لسياسة إفقار منظمة.

الخاتمة

إن إعادة تصميم الشرق الأوسط الذي تروج له الإدارة الأمريكية وفق معايير الحداثة والديمقراطية الغربية، لا يكون بمشاريع وردية أو تبرعات أمريكية أو بقروض وهبات غربية وإنما بإطلاق حرية استثمار ثروات المنطقة من دون تقنين الإفقار الأميركي. وهذه عوامل واجبة التركيز الإعلامي عليها في مواجهة الاستعراضات الإعلامية للتبرعات الأميركية الواردة إلى المنطقة ببخل شديد تحت شعارات المؤسسات الأميركية للتنمية التي تخدم أهداف مخابراتية.فعلى الرغم من الاحتلال الأمريكي للعراق منذ ٢٠٠٣ الذي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية التصرف بثروات العراق النفطية ،إلا أن المواطن العراقي لم يلمس أي تحسن أو تطور جدي وملموس في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال الأمريكي نفسه عوضا عن ترد واضح ومستمر في الخدمات برغم الادعاءات الأمريكية الزائفة بتخصيص مبالغ ضخمة لإعادة الإعمار او لمساعدة الشعب العراقي!! إن النتائج التي توصلت إليها لجنة (بيكر. هاملتون) بشان تقويم الإستراتيجية الأمريكية إزاء العراق تؤشر وجود مسافة واسعة يستوجب على الإدارة الأمريكية قطعها للوصول إلى فهم موضوعي لمعطيات الواقع الشرق أوسطي.

خطوات إلى الأمام بحاجة إلى وقفة

خالد طالب
كاتب

لم تحظَ زيارة زعماء عشائر منضوية تحت مجلس صحوة الأنبار الى مدينة الصدر، مؤخرا، واجتماعهم بقياديين بارزين في التيار الصدري، بمزيد من الاهتمام، وبقيت خارج دائرة الضوء، إلا من اشارات خبرية، وتحليلات ذهبت الى التشويش على هذه الخطوة التي وصفت بأنها الأولى من نوعها.

كانت رسالة هذا الاجتماع، واضحة، وترتكز على ضرورات تقريب وجهات النظر وتبادل الأفكار والرؤى بغية العودة بالاخوة العراقية الى سابق عهدها، ورص الصفوف لمحاربة الارهاب على اختلاف مسمياته، والسعي الى وحدة وسيادة العراق، والاسراع باكمال بناء القوات الأمنية والعسكرية على أسس وطنية ومهنية، تمهيدا لتسلم الملف الأمني في جميع المحافظات، وجدولة انسحاب القوات الأجنبية، واتفق المجتمعون على أهمية، توسيع مثل تلك اللقاءات واخراجها من حدودها الضيقة الى فضاءات شعبية، تعيد لهذا البلد لحمته وتآخيه وترأب الصدع بين مكوناته.

جو اللقاء، لم يكن ببعيد، عن دعوة السيد مقتدى الصدر قياديي تياره خلال اجتماع موسع عقد في النجف، قبل أيام، الى الشروع بعملية المصالحة، وتشكيل عدد من اللجان التي تتولى وضع الآليات اللازمة واقتراح المعالجات المطلوبة لوأد الفتنة الطائفية، واعتماد مبدأ " عفا الله عمّا سلف" لفتح صفحة جديدة مع الأطراف السياسية والدينية السنية- الشيعية، والحكومات المحلية في المحافظات، فضلا عن، ارسال وفود دينية وسياسية من التيار الى الدول الاقليمية ذات التأثير في الساحة العراقية لشرح حقيقة الأوضاع، ومطالبة حكومات هذه الدول بدعم أمن واستقرار العراق، ومساعدته على تقويض العنف الطائفي، وغلق الأبواب بوجه مسببيه.

وأستبق هذه الدعوة، حراك باتجاهين أحدهما داخل التنظيم المسلح للتيار، من خلال، تطهيره وتنقيته من القيادات والعناصر المتشددة والمسؤولة عن توسع شقة الخلاف الطائفي، والاتجاه الآخر، يقوم على تبني سياسة "مَد اليد للتصالح" مع الفصائل المسلحة السنية، البعيدة عن نفوذ "القاعدة"، والرافضة لها، وبالفعل كانت هناك محادثات رسمية قبل نحو شهر بين الصدريين وسياسيين وممثلين عن المجموعات المسلحة، اتسمت بالايجابية، كشفها مسؤول العلاقات الخارجية في مكتب الشهيد الصدر صلاح العبيدي، الذي نوّه الى "تشكيل هيئة مستقلة للحوار مع الأطراف السنية يرأسها أحمد الشيباني"، ذلك الرجل الذي أمضى أكثر من سنتين في مراكز الحجز الامريكية، واستطاع من تكوين علاقات وثيقة مع مسلحين سنة في المعتقلات، كسب خلالها ثقة وصدقية الصدريين والمسلحين على حد سواء، والعبيدي لم يستبعد نجاح مهمة الناطق باسم السيد الصدر في أثناء المواجهة مع القوات الامريكية عام ٢٠٠٤، في تحقيق التقارب، مؤكدا " ان الامريكيين أطلقوا سراح الشيباني في آذار، واضعين في احتمالهم أنه يمكن أن يلعب دورا مهما في المساعدة على تهدئة التطرف وتبني المصالحة"، مستدركا ان "الحوار مع الأطراف السنية، سيأخذ طابع الاجتماعات الدورية للتوصل الى نقاط عامة ومشتركة، وسيصار الى تشكيل لجان فرعية يكون أعضاؤها من مختلف الفئات لاحتواء نار الطائفية"، في المقابل، نُقل عن نواب من جبهة التوافق، فضلا عن، سياسيين أخرين ترحيبهم بهذه الخطوات، مشددين على " أمكانية تحقيق تقارب أكبر مع التيار الصدري" صاحب الثقل الشعبي، سيما ان ما يجمعهم أكبر مما يفرقهم، فالمقاربة بين الطرفين، تلتقي في الحرص على عدم تعريض المجتمع لخطر الاقتتال الداخلي، اذ ما تزال مآسي دول مزقها العنف، وهزّت بنيانها النزاعات الأهلية، ماثلة في أذهان الكثيرين، حتى جاء اليوم الذي أصبح فيه لاعبوها، بعد أن خسروا كل شيء، وشعروا ان ليس بامكان أحدهم أن يمحو الآخر بأي حال من الأحوال، أقرب الى الارتكاز على نقطة محورية، تنطلق بهم الى حيث ضمان المشاركة في ادارة وصنع القرار السياسي، والتكاتف ضد مصادر الخطر التي قد تعترض مصالح الجميع، من دون تمييز، منهم الى الاختلاف والتناحر لغايات آنية سرعان ما تتآكل بفعل متغيرات المرحلة التأريخية وضروراتها.

وتفكير الصدريين ومعهم المجموعات المسلحة، يقوم الآن على كيفية تصويب الأوضاع، انطلاقا من التشخيص الدقيق للمحركات الحقيقية التي تقف وراء تضاعف العنف الطائفي، الى مديات قد تصبح السيطرة عليها ضربا من المستحيل، ومن ثم البحث في آلية عمل مشترك تسهم في كبح هذه المحركات، وشل حركتها وتعطيل أجزائها، تمهيدا لمرحلة تدعيم آواصر الأخوة بين فئات المجتمع العراقي على أساس التلاقي في المشتركات الروحية والتأريخية وروابط النسب والقرابة، التي تجمع العراقيين على أرض أجدادهم، صناع أقدم حضارة عرفتها البشرية، اذ من شأن تلك المشتركات والروابط، أن تضع الحجرعلى فجوة الدم التي صنعها الارهاب، وتذهب بجميع الأطراف الوطنية الى حفر قبور تسع لكل الارهابيين، فالعراق ليس بحاجة الى اجراءات أمنية اضافية وخطط عسكرية بديلة واستراتيجيات غير واضحة المعالم بقدر ما يحتاج الى مصالحة وطنية حقيقية بين مختلف مكوناته وأطيافه، مقرونة، بخطوات مكثفة، واتصالات متشعبة، ولقاءات متكررة، لاتقف عند حد ما وانما تأخذ طابع الاستمرارية والتواصل،

وغير مرهونة بمرحلة أو وضع ما، بل ذات أبعاد مستقبلية تؤسس بعد تجفيف منابع الارهاب واستئصال حاضناته، للسلم الاهلي، وتطوي صفحة "العسكرة" و"التعبئة" التي كرسها النظام السابق من خلال اشاعة ثقافة اللاعنف، تلك الثقافة، التي تحرر ارادة الانسان من منطق القوة، وتمنحه الطمأنينة الروحية، وتغير أنماط سلوكه باتجاه "العقلنة"، وتطبع روح التسامح والتوادد في نفسه، فمثلما يدفع ضغط مشاهد التقتيل والتدمير الى اختلالات نفسية، تظهر في صورة تغييب متعمد للغة التفاهم والحوار بين الآدميين على مستوى العلاقات الاجتماعية، يدفع ضغط التوعية بأهمية التقارب والتجانس والتعاضد وكف الأذى، الى افراغ الانسان من شحنات الشر والعدوان.

الخليج وكوريا :عطفاً على ما بدأ في السبعينيات

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي -البحرين

في أثناء حقبة الطفرة النفطية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وتحديدا في الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٢ استطاعت كوريا الجنوبية أن توجد لنفسها أول مرة في تاريخها موطيء قدم في الشرق الأوسط، وذلك من خلال شركاتها الهندسية العملاقة التي حصلت على عقود إنشائية ضخمة بقيمة إجمالية بلغت نحو ٥٦ بليون دولار لبناء الطرق والمطارات والموانيء وأحواض السفن والمجمعات الصناعية ومشاريع الإسكان في السعودية والإمارات والكويت والبحرين وغيرها. وقتها أشاع البعض من المسكونين بنظرية المؤامرة أن تواجد الكوريين في المنطقة بتلك الأعداد الضخمة التي وصلت في إحدى المراحل إلى مائة ألف رجل، ما هو إلا مقدمة لاحتلال منابع النفط لمصلحة حلفاء سيئول الأمريكيين، مشيرين إلى أن كل واحد من ذوي الياقات الزرق الكورية ما هو إلا مجند احتياطي مدرب على القتال في ثياب عامل.

غير أن الأيام أثبتت بعد ذلك زيف تلك الادعاءات. فالعمالة الكورية التي قلما احتكت بالمواطنين بسبب اختلاف العادات وغياب اللغة المشتركة، وفضلت الإقامة بعيدا عن التجمعات السكانية في مهاجع خاصة مؤقتة من إنشائها، أنجزت مهامها على أكمل وجه وغادرت المنطقة تاركة سمعة جيدة في الأداء المتقن والجدية والانضباط، إلى درجة أنها قامت بتنظيف وترتيب المهاجع التي أخلتها قبل تسليمها إلى سلطات البلد المضيف.

وبرغم أن تواجد الشركات الهندسية والإنشائية الكورية في المنطقة لم يغب تماما بعد حقبة الطفرة النفطية، إلا أن زخم انخراطها تراجع كثيرا وخاصة في ظل التوترات التي شهدتها المنطقة بسبب الحرب العراقية –الإيرانية الطويلة. وفي حقبة ما بعد حرب الخليج الثانية منت هذه الشركات نفسها بعقود وصفقات مجزية من كعكة مشاريع إعادة تعمير الكويت، خاصة مع انضمام سيئول إلى دول التحالف لإخراج العراقيين من الكويت. لكن ما حصلت عليه كان متواضعا قياسا بما سبق بسبب كثرة المتنافسين على الكعكة المذكورة، كما أن الأزمة النقدية الآسيوية في عام ١٩٩٧ ألقت بظلالها على عمل المؤسسات الكورية العملاقة في الداخل والخارج وبما قلل من قدراتها التنافسية في تقديم العروض ودخول العطاءات.

واليوم تلوح فرصة ذهبية أخرى لتعاون خليجي –كوري جديد يتجاوز كل الأطر القديمة شكلا وموضوعا ومدى، خاصة أن الجانبين في حالة مغايرة لحالتهما يوم أن دشنا تعاونهما الأول في منتصف السبعينيات. فالشركات الكورية العملاقة مثل "هونداي انجنرينغ" و"هونداي هيفي" و"جي اس كوربوريشن" و"دايوو" و"سامسونغ" و"باندو هوسينغ" و"سونغ وون"، تخلصت من معظم مشاكلها وباتت في وضع أقوى وصارت تملك قدرات وخبرات تكنولوجية وهندسية متراكمة أفضل للعمل، بدليل أن إجمالي قيمة العقود الخارجية التي وقعتها هذا العام فقط بلغت ٩,٢ بليون دولار منها عقود بقيمة ٣ بلايين دولار مع دولة الإمارات. والحكومة الكورية التي لا تزال تلعب دورا مؤثرا في توجيه هذه الشركات ودعمها، صارت معنية أكثر من أي وقت مضى بتحويل البلاد إلى مركز إقليمي للمال والنقل والتكنولوجيا وصناعة المعرفة وإنتاج الأجيال الجديدة من الوسائط الالكترونية وأجهزة الاتصالات والمركبات الكهربائية، بعد أن نجحت مع بداية القرن الحالي في البروز كدولة رائدة في صناعة السفن، وكثاني اكبر مصنع في العالم للأدوات الكهربائية المنزلية وخامس اكبر منتج عالمي للسيارات والبتروكيماويات وسادس اكبر منتج في العالم للصلب، بدليل إقدام سيئول في السنوات الأخيرة على تخفيف سياساتها الحمائية وإزالة الكثير من العراقيل أمام قدوم الاستثمارات الاجنبية، وهو ما استغله الإسرائيليون بذكاء وسرعة لتوثيق روابطهم مع هذه البلاد من خلال تأسيس مؤسسات خاصة مشتركة للعلوم والأبحاث والتكنولوجيا وتضييف الأساتذة والطلبة الكوريين الموهوبين في الجامعة العبرية في القدس. أضف إلى هذا كله تعاظم حاجة كوريا الجنوبية إلى الطاقة المستوردة وتأمين إمدادات النفط والغاز في ظل منافسة عالمية شرسة من جارتيها الصينية واليابانية، وبما جعلها أكثر حرصا على حضور قوي في منطقة الخليج التي كانت ولا تزال المصدر الرئيسي لوارداتها من الطاقة.

أما فيما يخص منطقة الخليج، فإنها تعج اليوم بحراك تنموي وتعميري واسع يذكر المرء بما كان يجري أثناء حقبة الطفرة النفطية الأولى، وذلك بفضل عائداتها الضخمة المتأتية من ارتفاع أسعار النفط والتي يتوقع أن تصل إلى ٣ تريليونات دولار خلال السنوات العشر القادمة حتى لو افترضنا تراجع سعر برميل الخام إلى ٤٠ دولارا. ويتزامن هذا مع بروز منحى لدى صانع القرار الخليجي بضرورة استغلال هذا الوضع الذي قد لا يتكرر في إيجاد قنوات جديدة لاستثمار الفائض من عائدات النفط، بمعنى تدارك الأخطاء التي وقعت فيها المنطقة في الطفرة النفطية الأولى حينما ركزت كليا على الاستثمار في الحجر. وبعبارة أخرى هناك اليوم توجه خليجي متنام للاستثمار في الصناعات الرأسمالية ونقل التكنولوجيا وصناعة المعرفة والثروة البشرية، نجد أهم تجسيداته في ما أعلنه الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رئيس وزراء الإمارات وحاكم دبي مؤخرا في عمان عن تخصيص نحو ١٠ بلايين دولار للإنفاق على دعم العقول والمواهب العربية الشابة وإنشاء مراكز الأبحاث العلمية وإرسال البعثات التعليمية إلى أرقى المعاهد العالمية في الشرق والغرب.

ومن هنا فان الزيارة القصيرة التي قام بها المسؤول الإماراتي الكبير في الشهر الماضي إلى كوريا الجنوبية، والتي سبقها في كانون الاول ٢٠٠٦ زيارة الرئيس الكوري "روه مو هيون" إلى الإمارات، مهمة وجاءت في الوقت المناسب لاعتبارات كثيرة. فإضافة إلى علاقات التعاون الوطيدة التي تربط البلدين منذ إقامة الروابط الدبلوماسية في حزيران ١٩٨٠، والتبادل التجاري المتصاعد الذي ارتفع من حوالي ٨ بلايين دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ١٥,٨ بليون دولار في العام الماضي، وبروز الإمارات كثاني اكبر مزود لكوريا بالنفط وبحجم من الإمدادات وصلت في العام الماضي إلى ١٥٨ مليون برميل أو ما قيمته ١٠,٦ بليون دولار، تشير الإحصاءات إلى أن الإمارات صارت المستقطب الأكبر لشركات الإنشاء والتعمير الكورية بدليل ارتفاع عدد المنخرطة منها في مشاريع البناء والتطوير الإماراتية من ٥٧ شركة في كانون الثاني ٢٠٠٦ إلى ١٠٥ شركات حاليا، كما أن نحو خمسين من كبريات المؤسسات الكورية صارت تتخذ من دبي مركزا إقليميا لها.

غير أن الأهم من هذا كله هو امتلاك الشيخ محمد بن راشد لرؤية واضحة حول ما يجب عمله في هذا المنعطف التاريخي ولا سيما لجهة كيفية التعاون مع آسيا والاستفادة من دروسها التنموية المضيئة وإمكانياتها المشهودة، بل تبنيه نظرية تجسدها على ارض الواقع ما تم إنجازه في دبي، ومفادها انه بالامكان صنع المعجزات إن توفرت الإرادة والعزيمة المسنودتان بخطط عمل واضحة تقوم على الأرقام والإحصاءات والبدائل، وسياسات تعتمد القرارات الحاسمة السريعة، واطر عمل تستثمر الموهوبين وأصحاب الكفاءات، بدلا من الأفكار العائمة والأمنيات الفضفاضة والخضوع للإجراءات البيروقراطية العقيمة والاعتماد على موظفين رسميين تقليديين. وهذا تحديدا ما يغري الكوريين وغيرهم في آسيا بالتعاون والشراكة، كونهم شعوبا دقيقة وواضحة في أعمالها وتفضل في تعاطيها مع الآخر لغة الأرقام والرسوم البيانية والخطط العلمية، لا التمنيات والشعارات. الشيء الآخر هو أن صانع القرار الإماراتي بقدر ما هو مهتم بالتطوير العمراني وتجديد مرافق البنية التحتية فانه حريص على مجالات أخرى غير تقليدية، وهو ما تجلى بوضوح في الاتفاقية التي وقعت مع الكوريين في أثناء الزيارة لتبادل الخبرات في مجالات الثقافة والفنون والرياضة والتعليم والمناهج الدراسية والإعلام.

ماذا لو لعبت الكتل السياسية كرة القدم ؟

فرح الشمري
كاتبة

ترد في تغطيات المراسلين للاحداث الراهنة في العراق بعض الجمل المتعلقة بكرة القدم بتعبير مجازي مثل: الكرة الان في ملعب الكتلة الفلانية فهل ستستغلها ام ستدحرجها الى الكتلة الأخرى أم ستحتفظ بها وتسجل اهدافا تعود بالمنفعة على نفسها. جملة كهذه سمعناها كثيرا في نشرات الإخبار وفي عناوين الصحف والمجلات. لكن ماذا سيحدث لو انها حصلت فعلا ؟

في السنوات الثلاث الماضية ظهرت كرة القدم كواحدة من ابرز مظاهر الشارع العراقي خاصة بين الأطفال والمراهقين؛ فلقد عمد أطفال العراق بفطنتهم الموروثة وذكائهم المكتسب إلى اختيار هذه اللغة العالمية كخير معبر عن أحاسيسهم الحقيقية وصدق طموحاتهم المستقبلية واختاروا هذه اللغة في الوقت الذي تتعمق فيه الخلافات السياسية مع تشتت الخطابات وتناقضها في كل ما من شانه ان يوحد العراقيين ويجمعهم . فظهروا وهم يحملون حلا عجز عنه الكبار عن تحقيقه وهو كفيل بتوحيد الصف وشق الطريق امام خطاب قلبي موحد متمثل بروح رياضية عالية

كرة القدم هي تلك اللعبة التي تتفرد بكونها اللغة المعبرة الاولى عن الطبيعة النفسية لاهل هذا البلد او ذاك او محاولة التواصل مع هذا الشعب او ذاك. لغة يمكن ان نبتعد بها عن كل اللغات المحيطة بنا لنسموا بذلك فوق كل ماهو دخيل وكل ماهو مفروض وكل ماهو غير واقعي وغير حقيقي.

لا اعتقد ان احدا في العراق لا يشده مشاهدة وتشجيع المنتخب الوطني العراقي عندما يلعب مع فريق من دولة اخرى فأذا ما خسر الفريق فأن الكل يحزن واذا ما فاز فأن الكل يبدأ باطلاق العيارات النارية في الجو تعبيرا عن فرحة وسعادته بانتصار العراق ورفع رايته عاليا بغض النظر عن الانتماءات المذهبية او السياسية وبذلك تكون كرة القدم الحل الامثل للحصول على شعور حقيقي بالوحدة الوطنية الحقيقية بعيدا عن الشعارات الاخرى غير المجدية.

على الصعيد الدولي تمثل كرة القدم ابعادا ذات تأثيرات سياسية واجتماعية ونفسية كبيرة تستخدمها اكثر الدول تقدما في العالم لتأسيس علاقات جديدة وكمثال على عمق هذه اللعبة ومدى تأثيرها على مشاعر الشعوب ما حدث في فرنسا عندما قامت بتغيير صورة المهاجرين العرب والافارقة في دولة هي واحدة من اكثر الدول مناهضة للمهاجرين من خلال احتضانها للاعبين من جنسيات عربية وافريقية وتعميق علاقة الفرنسيين بهم وتكريمهم على اعلى مستوى واستغلال ذلك اعلاميا لصالح القبول بالاخر ودمجه في الامة الفرنسية.كما ان كرة القدم كانت واحدة من اولى الاشياء التي حرصت الولايات المتحدة الامريكية على القيام بها بعد اكتمال العمليات العسكرية عام ٢٠٠٣ حين قامت الفرقة العسكرية المدرعة الامريكية بقيادة قائدها مايكل توكر بخوض مباراة كرة قدم وديه مع المنتخب الوطني العراقي كدليل على "صدق" مشاعرهم و"حسن" نواياهم تجاه الشعب العراقي وكرة القدم كانت واحدة من اهم الاشياء التي اظهر نحوها الحاكم المدني في العراق بول بريمر اهتماما في محاولة منه لكسب ثقة الشعب العراقي ونيل اعجابه.

ان مباراة الفريق الايراني والفريق الامريكي بكرة القدم في نهائيات كأس العالم عام ١٩٩٨ كانت من اجمل مباريات ذلك المونديال عندما تبادل افراد كلا الفريقين باقات الورود والهدايا في محاولة منهم لأثبات ان الرياضة على وجه العموم وكرة القدم على وجه الخصوص كفيلة بتسوية اشد النزاعات السياسية واكثرها عمقا في العالم.

ماذا ستقدمه هذه اللعبة من معجزات على الصعيد السياسي المحلي؟. ماذا سيحصل لو ان كل فريق سياسي عراقي لعب كرة القدم مع الفريق السياسي الاخر؟. ماذا لو ان جبهة التوافق العراقية مثلا لعبت كرة القدم مع قائمة الائتلاف ؟. ماذا لو خاضت جبهة الحوار الوطني مباراة كرة قدم ودية مع حزب الامة العراقية؟. ماذا سيحصل لو ان كل فريق عراقي مسلح لعب كرة القدم مع الفريق المسلح الاخر؟ لا بد و ان كثيرا من مشاكلنا السياسية سوف تحل لان ذلك سوف يجبر السياسيين على ترك كل خلافاتهم السياسية جانبا ووضع نصب اعينهم مدى قابلية هذه اللعبة البسيطة والجميلة على جلب السعادة وتحقيق الوحدة الوطنية.

سيكون من الممتع جدا التفكير بالنتائج التي يمكن ان تنعكس على واقعنا السياسي لو اخذ سياسيونا وممثلو الشعب ونوابة تلك الفكرة على محمل الجد . ان العراق الآن فالعراق يحتاج الى كرة تدخل سريعا في الهدف السياسي لتسجل للعراقيين ما يسعدهم ويحقق امالهم بالوحدة والتآخي.